

المؤتمر الدولي الرابع عشر للوحدة الإسلامية

ابتداءً لتغيير حكم أو تنفيذه، فالمصلحة هي الحاكمة على جميع مواقفه وممارساته، وكان الخليفة يمتدحه بعد نجاح الموقف ويرى أنَّه السبب في انقاده من المواقف الحرجة في القضاء والحكم بين الناس. استشاره في عقوبة شارب الخمر فأشار عليه أن يجلده ثمانين فأخذ بمشورته وجلد في الخمر ثمانين(27). وارتاعت امرأة من عمر وسقط جنينها فأشار عليه أن يضمن الدية، فقال عمر: صدقتني(28). وذكر الطبري بعض الروايات في الاستعانة بالإمام في القضاء، وكان يتدخل أحياناً دون استشارة ليغيّر الحكم، فيمضي الخليفة حكمه وإن كان مخالفاً لرأي الخليفة ومن ذلك: - تدخله في منع رجم امرأة حامل. - خلّى سبيل امرأة اضطرها رجل للفاحشة. - أراد عمر رجم امرأة ولدت لستة أشهر فمنعه الإمام فرجع عن قراره. - لم يرمج امرأة محصنة بأشرها غلام لم يبلغ اعتماداً على مشورة علي (عليه السلام) أو تدخل منه. - قام بتأديب رجل دون علم الخليفة ودون أمره، وكان جوابه للإمام أحسنت يا أبا الحسن(29). ولا يجد الخليفة بأساً في توجيه أنظار الناس إلى كفاءة عليّ وإلى علميته، سأله رجل حول حلّية زوجته التي طلقها مرة وهو مشرك ومرّتين وهو مسلم، فقال